

٢:- جانبت محكمة الدرجة الأولى وما بعدها محكمة الدرجة الثانية الصواب في بناء قرارهما على شهادة الشاهد والتي تمّ دحضها بالبينة الدفاعية .

٣:- جانبت محكمة الدرجة الأولى وما بعدها محكمة الدرجة الثانية الصواب في تطبيق القانون وتساند البينة الدفاعية والإفادة الدفاعية المقدمة من المميزان .

٤:- جانبت محكمة الدرجة الأولى وما بعدها محكمة الدرجة الثانية الصواب في عدم الأخذ بأنّ الإفادة التي أدلى بها المميزان أمام الشرطة قد جاءت منسوخة من بعضها البعض والتي تبين أنّ الإفادات أخذت بالإكراه .

٥:- جانبت محكمة جنايات شرق عمان الصواب في عدم تطبيق القانون والأصول في ما يخص الاعتماد على شهادة مشتكيين قاموا بمغادرة البلاد وحرمان المميزان من مناقشتهم وبيان تناقض أقوالهم وبالأخص الشهادات والإفادات المأخوذة أمام الشرطة .

٦:- محكمة جنايات شرق عمان وما بعدها محكمة الاستئناف أغفلت تطبيق القانون في عدم تساند الأدلة واعتمادها على الشك واستبعادها البينة الدفاعية والإفادة الدفاعية .

٧:- القرار مجحف بحق المميزان اللذان ما زالوا على مقاعد الدراسة الجامعية .

٨:- المميزان لم يرتكبا أي جرم جزائي وليس لديهم أي سوابق قضائية وهما بريئان من التهم المنسوبة إليهم .

لهذا الأسباب يطلب وكيل المميزين قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٥ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن وقائع الدعوى تشير إلى أن النيابة العامة قد أحالت المتهمين :-

-١-

-٢-

لمحكمة جنايات شرق عمان لمحاكمتهم عن التهمتين التاليتين :-

- ١/ جنابة السرقة خلافاً للمادة ١/٤٠١ من قانون العقوبات مكررة خمس مرات .
- ٢/ جنحة السرقة خلافاً للمادة ١/٤٠٦ من قانون العقوبات .

وقد سافت النيابة العامة الواقعة الجرمية التالية التي أقامت اتهامها للمتهمين على أساس منها وتتلخص بالآتي :-

أنه بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١٩ مساءً أقدم المتهمان على سرقة مبلغ ١٥٠ دينار من المشتكين تحت تهديدهما بالموس الذي كانا يحملانه .

وبتاريخ ٢٠٠٢/٤/١ أقدم المتهمان مساءً على سرقة نقود من المشتكي حيث أقدموا على اقتطاف النقود من يديه ولاذا بالفرار .

وبتاريخ ٢٠٠٢/٤/٣ مساءً أقدم المتهمان على سرقة مبلغ ٨٠ دينار من المشتكي بعد أن هدداه بواسطة سكين كانت بحوزتهما .

باشرت محكمة جنايات شرق عمان نظر الدعوى والاستماع إلى أدلتها وبياناتها وتوصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

-١- أنه بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١٩ ليلاً حضر المتهمان إلى المشتكين

أثناء وقوفهما على إشارات السيفوي بواسطة السيارة العائدة للمشتكي ودار بينهما حديث وطلبا من المشتكين إيصالهما إلى منطقة الرابية ولدى السير في أحد الشوارع الفرعية قام المتهمان بسرقة مبلغ مائة

وخمسون ديناراً وهواتف خلوية عدد اثنين من المشتكيين بعد تهديدهم
بواسطة كان بحوزة المتهم

/٢ بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٤ ليلاً وأثناء تجوال المشتكيين

بالقرب من السيفوي/ عمان بواسطة سيارة لاند كروز حضر إليهما
المتهمان وركبا معهما وبعد الحديث عن ممارسة الجنس مع الفتيات أقدم
المتهمان على تهديد المشتكيين بواسطة سكينه كانت بحوزتهما ووضعها على
رقبة المشتكي وسرقة ما بحوزتهما من هواتف خلوية عدد اثنين ومبلغ
ألف ريال سعودي .

/٣ بتاريخ ٢٠٠٢/٤/١ ليلاً حضر المتهمان إلى المشتكي أثناء

تواجده في منطقة حدائق الملك عبد الله وطلبا هاتفه الخليوي لإجراء مكالمة
هاتفية وصرف مبلغ عشرين دينار ولدى قيامه بتسليمهما هاتفه الخليوي
وورقتين من فئة العشرة دنائير لآذا بالفرار بواسطة سيارة تكسي وأخذ
الهاتف الخليوي والنقود .

/٤ بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٣ ليلاً وأثناء تواجد المشتكي في منطقة

الجاردينز توقفت بالقرب منه سيارة بداخلها شخصين أحدهما المتهم
وفتاة وقام المتهم بالنزول من السيارة وعرض ممارسة الجنس مع فتيات على
المشتكي ثم طلب هاتفه الخليوي وفي تلك الأثناء حضرت سيارة أخرى بداخلها
خمسة أشخاص نزلوا جميعاً وتوجهوا إلى المشتكي وطلبوا هاتفه الخليوي وما
بحوزته من نقود ولدى رفضه قاموا بتهديده بإشهار أمواس وسكاكين كانت
بحوزتهم عليه عند ذلك أعطاهم هاتفه الخليوي ومبلغ ثمانون دينار كانت
بحوزته ومع ذلك أقدم المتهم ومن كان معه على ضرب المشتكي على
أنحاء متفرقة من جسمه ولم يكن المتهم من ضمن أولئك الأشخاص .

طبقت محكمة جنايات شرق عمان القانون وتوصلت إلى ما يلي :-

(١) أن الأفعال التي ارتكبتها المتهمين بسرقة مبلغ مائة وخمسون ديناراً وهواتف

خلوية عدد اثنين من المشتكيين ليلاً تحت التهديد بواسطة موسى

كان بحوزتهما تشكل سائر اركان وعناصر جنائية السرقة خلافاً للمادة ١/٤٠١

عقوبات .

(٢) أن الأفعال التي ارتكبها المتهمان بسرقة مبلغ ألف ريال سعودي من المشتكين ليلاً تحت التهديد بواسطة سكين تشكل سائر أركان وعناصر جناية السرقة خلافاً للمادة ١/٤٠١ عقوبات .

(٣) أن الأفعال التي ارتكبها المتهمان بسرقة عشرين دينار وهاتف خلوي من المشتكي ليلاً تشكل سائر أركان وعناصر جنحة السرقة خلافاً للمادة ١/٤٠٦ أ من قانون العقوبات .

(٤) أن الأفعال التي ارتكبها المتهم مع آخرين بسرقة مبلغ ثمانون دينار وجهاز خلوي من المشتكي ليلاً تحت التهديد بأمواس وسكاكين تشكل سائر أركان وعناصر جناية السرقة خلافاً للمادة ١/٤٠١ عقوبات .

وفي ضوء ذلك قضت :-

١- بتجريم المتهمين بجناية السرقة خلافاً للمادة ١/٤٠١ عقوبات مكررة مرتين بالنسبة للمتهم وثلاث مرات بالنسبة للمتهم

٢- إعلان براءة المتهمين عن باقي جنايات السرقة خلافاً لأحكام المادة ٤٠١ عقوبات مكررة مرتين بالنسبة للمتهم وثلاث مرات بالنسبة للمتهم

٣- عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانتها بجنحة السرقة خلافاً للمادة ١/٤٠٦ عقوبات والحكم بحبس كل واحد منهما مدة سنة واحدة والرسوم .

وعطفاً على قرار التجريم وعملاً بأحكام المادة ١/٤٠١ عقوبات قررت وضع كل واحد من المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم عن كل جناية من الجنايات التي ارتكبها كل منهما .

وعملاً بأحكام المادة ٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة المحكوم بها عليهما إلى النصف لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم .

وعملاً بأحكام المادة ١/٧٢ عقوبات قررت تنفيذ العقوبة الأشد بحقهما وهي
الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم .

لم يرضَ المتهمان بهذا الحكم وطعنا فيه استئنافاً .

بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٤ أصدرت محكمة الاستئناف حكماً رقم ٢٥/١٤٢٥/٢٠٠٤
قضت فيه برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف .

لم يقبل المتهمان بالحكم الاستئنافي وطعنا فيه تمييزاً .

ثم قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها رد التمييز وتأييد
القرار المميز .

في الرد على أسباب التمييز _____ :-

أ- من حيث الواقعة الجرمية _____ :-

نجد أنّ الواقعة الجرمية التي تحصلتها محكمة الاستئناف جاءت مستندة إلى بيئة
قانونية ثابتة بالدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وأهمها اعتراف المتهمين
بجميع التهم المسندة إليهما أمام المدعي العام وهو اعتراف قضائي صادر عن إرادة حرة
صادقة وكذلك اعتراف المتهمين لدى الشرطة والتي قدمت النيابة البيئة على صحة
وسلامة الظروف التي أعطي فيها هذا الاعتراف وأنّ المتهمين أدليا بأقوالهما لدى
الشرطة بطوعهما واختيارهما دون أي ضغط أو تهديد أو إكراه بأنهما قاما بارتكاب
السراقات تحت تهديد المشتكين بموس .

كما أنّ اقتناع محكمة الموضوع ببيئة النيابة يفيد استبعاد بيئة الدفاع وأنّ عدم
بيان المحكمة لأسباب عدم اقتناعها ببيئة الدفاع لا يجرح الحكم ولا يعيبه ولا يوجب
القانون على المحكمة أن تبين أسباب طرحها بينات الدفاع أو الرد عليها .

وأنّ تلاوة محكمة الموضوع شهادة المشتكين بسبب مغادرتهما خارج البلاد
يتفق ونص المادة ١/١٦٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية والتي تجيز للمحكمة
تلاوة شهادة الشاهد في حال تعذر إحضاره لأي سبب آخر ليس فيه ما يخالف القانون
ويكون الطعن من هذه الناحية مستوجباً الرد .

ب- من حيث التطبيقات القانونية :-

نجد أنّ أفعال السرقات التي اقترفها المتهمان قد حصلت ليلاً ومن قبل شخصين وتحت تهديد السلاح بواسطة الموس وبالتالي فإنّ هذه الأفعال تشكل سائر أركان وعناصر جناية السرقة بحدود المادة ١/٤٠١ من قانون العقوبات مكررة .

وعليه يكون ما توصلت إليه محكمة الموضوع من هذه الناحية في محله مما يستوجب الرد .

ج- من حيث العقوبات :-

نجد أنّ العقوبة المفروضة بحق المتهمين هي الأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات وهي تمثل الحد الأدنى لعقوبة جناية السرقة التي جرّم بها كلاً من المتهمين .

كما أنّ منح المتهمين الأسباب المخففة التقديرية تمّ بموجبها تخفيض العقوبة إلى النصف تكون العقوبة المفروضة بحق المتهمين تقع ضمن الحد القانوني ويكون الطعن من هذه الجهة مستوجباً الرد .

لذا نـقـر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق لمصدرها .

قرار أصدر بتاريخ ١٢ رجب سنة ١٤٢٦هـ الموافق ١٧/٨/٢٠٠٥م

عضو _____ و _____
القاضي المتروك
عضو _____ و _____
رئيس الأمانة
عضو _____ و _____
رئيس الأمانة
دق / ق / ن م